توجيه المبرد لحروف المعاني في الشاهد القرآني في كتابه المقتضب

إعداد

د. عبد الله علي الهتاري

أستاذ اللغة والنحو المشارك بجامعة قطر

تاريخ الاستلام : ٢١/ ٩/ ٢٠٢٠م

تاريخ القبول : ٢٢/ ١٠/ ٢٠٢٠م

ملخص:

تعد حروف المعاني من الأدوات المهمة في فهم النص القرآني، وتوجيهها يخضع للنظر النحوي الدقيق في التركيب، وقد تناول هذا البحث، توجيه المبرد لها في استشهاده بالشواهد القرآنية وطريقة فهم المبرد لها من خلال تناوله إياها في كتابه المقتضب، وذلك لأن كتاب المقتضب يعد الكتاب الثاني بعد الكتاب لسيبويه لأهميته العلمية في الدرس النحوي، ولمكانة المبرد العلمية وآرائه النحوية.

وقد ركز البحث على قضية التوجيه النحوي عند المبرد في توجيهه لحروف المعاني في قضيتين رئيسيتين دار الخلاف حولهما، ولهما علاقة وثيقة بالمعنى، وهما الزيادة والتناوب في حروف المعاني، وحاول البحث الوقوف على رأي المبرد في ذلك من خلال تناوله للشواهد القرآنية.

Abstract:

The letters of meanings are considered one of the important tools in understanding the Qur'anic text, and their direction is subject to careful grammatical consideration of the composition, and this research has dealt with directing the file to it in his citation of the Qur'anic evidence and the way to understand the file of it by dealing with it in his concise book, because Kitab al-Muqtaseb is the second book After the book, it is due to Sibawayh for its scientific importance in the grammatical lesson, the position of the scientific file and his grammatical views.

The research focused on the issue of grammatical guidance in the file in directing the letters of meanings in two major issues around them, and they have a close relationship with the meaning, which are the increase and alternation in the letters of meanings, and the research tried to stand on the opinion of the file in that by dealing with the Qur'anic evidence.

المقدمة:

يتناول هذا البحث الشاهد القرآني في حروف المعاني عند المبرد وطريقة تعامله مع هذه الشواهد القرآنية.

وقد حصرت التناول في البحث على أهم قضيتين تناولهما المبرد في موضوع حروف المعاني في القرآن الكريم وهما :-

١- قضية الزيادة في حروف المعاني.
٢- قضية التناوب في حروف المعاني.

ومناقشة المبرد فيما ذهب إليه في ذلك، وطريقة توجيهه لحروف المعاني في الشاهد القرآني في ضوء هاتين القضيتين، والاهتمام بهاتين القضيتين وعرضهما عند المبرد في كتابه المقتضب ينطلق من سببين :-

أولهما:- أن هاتين القضيتين دار الجدل والخلاف حولهما منذ النحاة القدماء، لا سيما في كتاب الله عز وجل، وقد كثر عند المبرد تناوله لحروف المعاني في ضوء هاتين القضيتين من القول بالزيادة والقول بالتناوب من عدمه.

ثانيهما:- أن المبرد من أشهر أئمة النحو الكبار بل يعد العلم الثاني في الشهرة والعلم بعد إمام النحو سيبويه، ويعد كتابه المقتضب الكتاب الثاني شهرة ومرجعا للنحاة والدارسين بعد كتاب سيبويه.

وقد أكثر المبرد في كتابه هذا من الشواهد القرآنية وتناول الكثير منها بالتحليل اللغوي، وقد استشهد بأكثر من خمسمائة آية على موضوعات النحو المختلفة منها شواهد على حروف المعاني المختلفة واستعمالاتها.

وهو ما سنتناوله في بحثنا هذا، ويحسن قبل الخوض في الموضوع أن نذكر نبذة عن المبرد وشيئا من حياته العلمية.

أولاً: التعريف بالمبرد و كتابه:

١- اسمه ونسبه:

هو أبو العباس محمد بن يزيد عبد الأكبر الأزدي[١] الملقب بالمبرِّد (بكسر الراء) وهو لقب أطلقه عليه شيخه أبو عثمان المازني، كما تذكر الروايات أن شيخه سأله عن مسألة دقيقة في النحو فأجابه بأحسن جواب، فقال له:- قم فأنت المبرد. أي: المثبت للحق[٢].

٢- ولادته ووفاته:

ولد المبرد عام ٢١٠هـ وتوفي عام ٢٨٥هـ.

٣- علمه ومكانته:

اشتهر المبرد – رحمه الله – بعلمه في اللغة، وتربع مكانة بارزة في العلم، وأثنى عليه العلماء، فقال السيرافي فيه "كان الناس بالبصرة يقولون:- ما رأى المبرد مثل نفسه"[٣]. وقالوا عنه:- " إمام العربية، وكان فصيحاً بليغاً مفوهاً ثقة علامة"[٤]. وكان مقدماً وصاحب مكانة عند الوزراء والأمراء[٥].

٤- مؤلفاتـــه:

ترك المبرد ثروة علمية كبيرة من المؤلفات منها:-

الكامل والمقتضب وما أتفق لفظه واختلف معناه، والمقصور والمدود، والرد على سيبويه وضرورة الشعر، والاشتقاق[٦]. ومن أهم مؤلفاته هذه كتابه المقتضب، وهو كتاب في النحو تناول فيه مسائل النحو، وقد ألفه في فترة رسوخه العلمي ونضجه العقلي في شيخوخته فهو أنضج كتبه.

وكتاب المقتضب نال شهرة واسعة لدى علماء اللغة، فيعد الكتاب الثاني في أهميته بعد كتاب سيبويه، بل يفوق كتاب سيبويه في الترتيب والتبويب والتنظيم، وقد تتبع فيه المبرد آراء سيبويه ورد عليه في بعض المواضع، وكان لمؤلفه آراء جديدة وتعقيبات على آراء من سبقه وعلى رأسهم الخليل وسيبويه، وكانت له نظرات علمية ثاقبة واجتهادات بارزة.

ثانيا :ـ شواهده القرآنية على حروف المعاني.

استشهد المبرد على حروف المعاني في كتابه المقتضب بشواهد نحوية متنوعة، والذي يعنينا هنا شواهده القرآنية وكيفية تناوله لها ووقوفه على معنى الحرف من خلال هذه الشواهد، خاصة ما يتعلق بقضيتي الزيادة والتناوب، وقد عرض المبرد للشواهد القرآنية التي وجه فيها القول بزيادة الحرف في أحد عشر موضعا [٧]، من هذه المواضع ما ذهب فيه إلى القول بالزيادة ومنها ما نفاه. وفي أربعة عشر شاهدا قرآنيا وجه فيها القول بتناوب الحروف وترادفها من عدمه [٨].

وهو ما سنعرض له بالتفصيل على النحو الآتي :-

١- القول بزيادة الحروف:-

مسألة وقوع الزيادة في القرآن الكريم من المسائل التي وقع الاختلاف فيها، وكثر الكلام حولها قديماً وحديثاً[٩]، وعدَّ بعض العلماء إطلاق لفظة الزيادة على بعض كلمات القرآن سوء أدب مع القرآن الكريم، واختاروا الفاظاً أخرى، قال الزركشي" والأكثرون ينكرون إطلاق هذه العبارة في كتاب الله ويسمونه التأكيد، ومنهم من يسميه بالصلة ومنهم من يسميه المقحم"[١٠].

وقال – أيضاً – "واعلم أن الزيادة واللغو من عبارة البصريين والصلة والحشو من عبارة الكوفيين، قال سيبويه عقب قوله تعالى (فَبِمَا نَقْضِهِمْ) النساء١٥٥. إنَّ (ما) لغو؛ لأنها لم تحدث شيئاً، والأولى اجتناب مثل هذه العبارة في كتاب الله تعالى؛ فإنَّ مراد النحويين بالزائد من جهة الإعراب لا من جهة المعنى... وقد اختلف في وقوع الزائد في القرآن الكريم فمنهم من أنكره... ومنهم من جوزه، وجعل وجوده كالعدم، وهو من أفسد الطرق"[١١].

ولست هنا بصدد عرض الأقوال في هذه المسألة فقد أشبعت بحثاً قديماً وحديثاً، وإنما سأكتفي هنا بذكر المواضع التي قال فيها المبرد بوجود الزيادة في القرآن الكريم ومناقشتها.

من ذلك ما ذكره المبرد في سياق حديثة من (ما) ومعانيها واستعمالاتها، إذ يقول:" والموضع الآخر هي فيه زائدة مؤكدة لا يُخلُّ طرحها بالمعنى، كقوله – عز وجل – (فَبِمَا رَحْمَةٍ) آل عمران١٥٩، وكذلك (فَبِمَا نَقْضِهِمْ) النساء١٥٥" (١٢)، والمبرد في هذه القضية كغيره من النحاة الذين قالوا بالزيادة، ومرادهم في ذلك الزيادة عن أصل التركيب اللغوي الذي كان المتوقع مجيء التركيب وفقه.

ويرى الباحث أن أبا العباس المبرد على جلالة قدره وعلو كعبه في اللغة، إلا أن قوله بالزيادة في البيان القرآني المعجز لا يليق ؛ لأن البيان القرآني ارتقى عن الأسلوب العربي في هذا المقام وامتاز بدقة التعبير والاختيار لمفردات تراكيبه، ومجيء الحرف هنا لا يخلو من مقصد دلالي يضفيه على الكلام، ولا يمكن أن يكون وجود الحرف كعدمه في الاستعمال كما زعم المبرد – رحمه الله.

ولو أمعنا النظر وأنعمنا الفكر وأخذنا بمنهج التحقيق لاتضح لنا دقائق المعاني وروائع الإعجاز في مجيء هذه الحروف على أصلها في المعنى، فقوله تعالى (فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ) آل عمران١٥٩، يوحي مجيء (ما) في هذه الآية بشيء من التعجب من هذه الرحمة العظيمة المهداة، وهو ما يوحي به أيضاً الإيقاع الصوتي في المد، إذ يحاكي ذلك امتداد التعجب والتعظيم من شأن هذه الرحمة المتمثلة في اللين والتعامل، وكذلك الحال في الآية الأخرى في هذا المقام (فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ) النساء١٥٥، فقد جاءت (ما) في هذا النظم البديع لتوحي أيضاً بمزيد تعجب من شأن نقضهم للميثاق مع الله، ولا إشكال من ناحية الإعراب فيمكن تخريجها على الأصالة دون القول بالزيادة، وهو ما تفطن له ابن كيسان فيما نقله عنه مكي بن أبي طالب القيسي(١٣)، إذ عدَّ ابن كيسان (ما) نكرة في موضع خفض بالباء، ورحمة بدل منها أونعت لها، والتقدير : فبشيء رحمة، وعليه فالقول بزيادة (ما) – فيما أظن – بعيد مادام للحرف وجه من الإعراب يستقيم على الأصالة؛ فضلاً عن كون (ما) نكرة مما يزيد في المعنى تنكير (رحمة) فيزيدها إبهاماً على إبهام للتعظيم والتفخيم.

ويذهب إلى القول بزيادة (ما) أيضا مع أدوات الشرط فيقول :- "فَأَنت فِي زِيَادَة (مَا) وَتركهَا مُخَيّر تَقول إِن تأتني آتك، وَإِمَّا تأتني آتك، وَأَيْنَ تكنْ أكنْ، وأينما تكنْ أكنْ، وأيا تُكرمْ يكرمك، و {أَيًّا مَا تَدعُوا فَلَهُ الأسماءُ الْحسنى} الإسراء ١١٠"[١٤]

وإلى قول المبرد ذهب ابن يعيش والزمخشري والرضي [١٥]، ويرى ابن عاشور أن الأصل في (أي) أنها تأتي للاستفهام، فإذا اقترنت بها (ما) خلصتها للشرط مثلها مثل (كيفما) و(حيثما) [١٦]، والذي يظهر أن باب الشرط مبناه على الإبهام كما يقول السيوطي [١٧]، وباب الإضافة مبناه على التوضيح، و(أي) أكثر أدوات الشرط إبهاما ؛إذ هي بحسب ما تضاف إليه، وعندما تنضم إليها (ما) تزيدها إبهاما[١٨] ؛ لذا ناسب هنا في البيان القرآني اتصالها بها في قوله تعالى (قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى) الإسراء ١١٠، ليفيد عموم الدعاء بأي اسم من أسمائه الحسنى، ويضفي المد الصوتي ل(ما) في هذا المقام مزيد امتداد لهذا العموم والإبهام دون تقييد أو تحديد.

ومن ذلك قوله بزيادة (لا) في قوله تعالى (لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ) الحديد٢٩، إذ قال:" ومنها (لا) وموضعها من الكلام النفي... ولوقوعها زائدة في مثل قوله: (لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ) أي : ليعلم"[١٩].

ولعله في ذلك متأثر برأي سيبويه، إذ قال بذلك[٢٠]، وهو رأي جمهور المفسرين أيضاً[٢١].

وذهب بعضهم إلى أن (لا) هنا ليست زائدة[٢٢]، وهو الظاهر، يقول ابن عاشور "وأرى أن دعوى زيادة (لا) لا داعي إليها، وأن بقاءها على أصل معناها وهو النفي متعين، وتجعل اللام للعاقبة، أي: أعطيناكم هذا الفضل وحرم منه أهل الكتاب فبقي أهل الكتاب في جهلهم وغرورهم بأن لهم الفضل المستمر ولا يحصل

لهم علم بانتفاء أن يكونوا يملكون فضل الله ولا أن الله قد أعطى الفضل قوماً آخرين وحرمهم إياه فينسون أن الفضل بيد الله، وليس أحد يستحقه بالذات... والمعنى : لا تكترثوا بعدم علم أهل الكتاب بأنهم لا يقدرون على شيء من فضل الله وبأن الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء، أي: لا تكترثوا بجهلهم المركب في استمرارهم على الاغترار بأن لهم منزلة عند الله تعالى"(٢٣).

ويذهب المبرد إلى زيادة حرف الجر (منْ) في قوله تعالى: (مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ) البقرة ١٠٥، فيقول:" وأما (من) الزائدة التي دخولها في الكلام كسقوطها فقولك: ما جاءني من أحد، وما كلمت من أحد، وكقول الله – عز وجل – (أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ) إنما هو (خَيْرٌ) ولكنها توكيد"(٢٤).

فالمبرد يرى أن (مِنْ) هنا زائدة، وأن سياق الآية على تقدير (أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ خَيْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ)

فـ (خَيْرٍ) مجرورة لفظاً مرفوعة محلاً، ولكن علماء البصرة يشترطون لزيادتها أن تسبق بنفي أو شبهه، وتدخل على نكرة، والمبرد بصري المذهب، وهي هنا لم تسبق بنفي أو شبهه، وقد تأول بعض العلماء توجيه القول بزيادتها هنا "بزعمهم أن نفي الفعل (يود) انسحب عليه من حيث المعنى، فإذا انتفت الودادة انتفى متعلقها"(٢٥).

والذي يظهر أن القول بزيادة (مِنْ) هنا مجانب للغرض الدلالي من ورودها فهي على أصلها من إفادة التبعيض، وكأن المراد هو نفي ودادتهم من نزول أدنى شيء من الخير على المؤمنين فضلاً عن نزول الخير كله، فمجيء (مِنْ) هنا كشف عن نفسية الكفار تجاه المؤمنين في هذا المقام، فبقاء معناها على أصلها أبلغ في المعنى المراد.

ويرى زيادة (من) أيضا في قَوله تعالى (مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ) الأعراف٥٩، إذ يقول :- "إِن شِئْت كَانَ غَيره اسْتِثْنَاء، وَإِن شِئْت كَانَ نعتا على الْموضع، وَإِنَّمَا كَانَ هُوَ الْوَجْه؛ لِأَن (من) زَائِدَة لم تحدث فِي الْمَعْنى شَيْئا." (٢٦).

والعجيب هنا قول المبرد بزيادة (من) وأنها لم تحدث في المعنى شيئا ! إذ كيف يكون ذلك وهي هنا لاستغراق نفي الجنس فقولنا:- ما جاءني من رجل، تفيد النفي المستغرق لجنس الرجال، إذ لو كان ما جاءني رجل، لاحتمل ذلك نفي الجنس أو نفي الوحدة، وجاز معها القول :- ما جاءني رجل بل رجلان، وهكذا.

بل الأعجب من ذلك أنه نفسه قد رد على القائلين بزيادتها في موضع آخر من كتابه إذ قال :-" وأَمَّا قَوْلهم :- إِنَّها تكون زَائِدَة، فلست أَرى هَذَا كَمَا قَالُوا، وَذَاكَ أَنَّ كلّ كلمة إِذا وَقعت وَقع مَعهَا معنى، فإِنما حدثت لذَلِك الْمَعْنى وَلَيْسَت بزائدة، فَذَلِك قَوْلهم:- مَا جَاءَنِي من أَحد، وَمَا رأَيت من رجل، فَذكرُوا أَنَّها زَائِدَة وأَنَّ الْمَعْنى مَا رأَيت رجلا وَمَا جاءَني أَحد، وَلَيْسَ كَمَا قَالُوا ؛ وَذَلِكَ لأَنَّها إِذا لم تدخل جَازَ أَن يَقع النَّفْي بِوَاحِد دون سَائِر جنسه، تَقول : مَا جاءَني رجل، وَمَا جاءَني عبد الله، إِنَّما نفيت مَجِيء وَاحِد، وإِذا قلت: مَا جاءَني من رجل، فقد نفيت الْجِنْس كلَّه، أَلا ترى أَنَّك لَو قلت: مَا جاءَني مِنْ عبد الله، لم يجز ؛لأَنَّ عبد الله معرفَة، فإِنَّما مَوْضِعه مَوضِع وَاحِد"(٢٧)

وعليه فإن قوله تعالى – في الآية الآنفة الذكر– (مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ) تكون (من) قد أفادت الاستغراق لعموم جنس الآلهة المزعومة، ودخل عليها النفي ليفيد السياق استغراق النفي، "والمراد من النفي العام المستغرق هنا – أنه ليس لهم إله ما يستحق أن يوجه إليه نوع ما من أنواع العبادة، لا لرجاء النفع أو دفع الضرر منه لذاته، ولا لأجل توسطه وشفاعته عند الله تعالى – بل الإله الحق الذي يستحق

أن تتوجه القلوب إليه بالدعاء وغيره هو الله وحده".[٢٨] ويكون هذا الأسلوب آكد وأقوى في المعنى من الأسلوب الآخر المقدر لوكان (ما لكم إله غيره). وأما الإعراب فيمكن توجيه رفع (غير) من غير القول بالزيادة، وذلك كما وجهها أبو علي الفارسي فيما نقله عنه الرازي في تفسيره بقوله " قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: وَجْهُ مَنْ قَرَأَ بِالرَّفْعِ قَوْلُهُ: (وَما مِنْ إِلهٍ إِلَّا اللَّهُ) آل عِمْرَانَ: ٦٢، فَكَمَا أَنَّ قَوْلَهُ: (إِلَّا اللَّهُ) بَدَلٌ مِنْ قَوْلِهِ: مَا مِنْ إِلهٍ ؛كَذَلِكَ قَوْلُهُ: (غَيْرُهُ) يَكُونُ بَدَلًا مِنْ قَوْلِهِ: (مِنْ إِلهٍ) فَيَكُونُ (غَيْرُ) رَفْعًا بِالِاسْتِثْنَاءِ"[٢٩].

وأحيانا يذهب إلى القول صراحة بأصالة الحرف ورد القول بالزيادة كما هو الحال في كلامه السابق، و ذلك في حديثه عن (الواو) في قوله تعالى: (إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ (١) وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ (٢) وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ (٣)) الانشقاق، إذ يقول : "وقال آخرون: الواو في مثل هذا تكون زائدة، فقوله : (إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ (١) وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ (٢)) يجوز أن يكون (إِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ) والواو زائدة، كقولك: حين يقوم زيد حين يأتي عمرو، وقالوا أيضا: إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ أَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ، وهو أبعد الأقاويل؛ أعني زيادة الواو"[٣٠].

وكلام أبي العباس المبرد هنا عين الصواب في نفيه القول بزيادة الواو، وليته سار كذلك في نفيه زيادة حروف المعاني الأخرى. وقد اختلف النحاة في مجيء الواو العاطفة زائدة، ونقل خلافهم ابن الأنباري[٣١] ونسب القول بالزيادة إلى الكوفيين والأخفش الأوسط وأبي العباس المبرد.

والحقيقة أنَّ ابن الأنباري قد وهم في عد المبرد من القائلين بالزيادة، فكلام أبي العباس هنا ظاهر من قوله:" والقول بزيادة الواو أبعد الأقاويل عن الصواب"[٣٢]، فهو ينفي القول بزيادة الواو، وينحو في ذلك نحو البصريين في هذه المسألة، وقد

وجه أبو العباس عدم زيادتها في هذه الآية لقوله تعالى (إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ (١) وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ (٢) وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ (٣)) الانشقاق، إلى أن جواب الشرط (إِذَا) يحتمل توجيهين، الأول أن يكون الجواب هو قوله تعالى (فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ) الانشقاق٧، وأنه كقولنا:- إذا جاء زيد فإن كلمك فكلمه، واستحسن هذا القول، والتوجيه الثاني أن الجواب محذوف، وحذفه مشهور عند العلم به[٣٣]، وهنا ينتفي القول بزيادة الواو، وأنها باقية على أصلها عاطفة، وجواب الشرط كما وجهه المبرد.

والذي يمكن قوله هنا: أن أبا العباس المبرد لم يكن له منهج ثابت في موضوع القول بالزيادة في القرآن الكريم، فتارة يقول به، وتارة أخرى يرفضه إذا أمكن توجيه الآية عنده من غير اللجوء إلى القول بالزيادة.

٢- القول بالتناوب:

وقضية التناوب في الدرس اللغوي قديمة حديثة، ودار الخلاف فيها قديماً وحديثاً[٣٤]، ولسنا بصدد تفصيل الخلاف في ذلك بقدر ما نريد الوقوف على هذه القضية عند المبرد، وتعامله معها من خلال تناوله النص القرآني، وقد تعرض لها أبو العباس في أكثر من موضع عند تفسيره لآيات من القرآن الكريم، من ذلك في سياق حديثه عن قوله تعالى (يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ) الرعد١١، فيرى المبرد أن حرف الجر (من) هنا بمعنى الباء، والتقدير يحفظونه بأمر الله[٣٥].

وكذلك قوله تعالى (وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ) طه٧١، يذهب المبرد إلى أن (في) هنا بمعنى :على[٣٦].

والحقيقة "أن كل حرف له دلالته الخاصة التي يضفيها على التركيب الداخل فيه، فتتغير الدلالة بتغير الحرف، وهذا يستدعي تتبع الفروق الدلالية الدقيقة بين

معاني الحروف، ورفض القول بتناوبها لا سيما في كتاب الله عز وجل؛ لأن القرآن الكريم قد استعمل كل حرف لدلالة مقصودة، وبدقة تكشف عن روعة الإعجاز والبيان فيه"[٣٧]، وذكر ابن الأنباري أن " الأصل في كل حرف ألا يدل إلا على ما وضع له، ولا يدل على معنى حرف آخر"[٣٨].

وعليه فإنه يمكن توجيه الآيتين السابقتين اللتين ذهب أبو العباس المبرد إلى القول بتناوب الحروف فيها، إلى القول ببقائها على أصل معناها، فالذي دعا المبرد وغيره[٣٩] إلى القول بأن (مِنْ) هنا بمعنى الباء، في قوله تعالى (لَهُ مُعَقِّبَاتٌ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ) الرعد١١، أي : يحفظونه بأمر الله ؛ لأنه لابد من المصير إليه كما يقول الرازي " فلا قدرة للملائكة ولا لأحد من الخلق على أن يحفظوا أحداً من أمر الله، ومما قضاه عليه"[٤٠].

ويظهر لي أنه يمكن حملها على حقيقة معناها دون القول بالإنابة في هذا السياق؛ وذلك بجعل شبه الجملة (مِنْ أَمْرِ اللَّهِ) صفة ثانية لمعقبات، كما ذهب إليه الزمخشري في الكشاف، يقول الزمخشري "(يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ) هما صفتان جميعاً، وليس (مِنْ أَمْرِ اللَّهِ) بصلة للحفظ، كأنه قيل: له معقبات من أمر الله، أو يحفظونه من أجل أن الله أمرهم بحفظه"[٤١]. فيظل حرف (مِنْ) على حقيقة معناه، وهو الابتداء، "فهذه المعقبات مبدؤها ومنشؤها أمر الله تعالى"[٤٢].

وكذلك الآية الأخرى، وهي قوله تعالى – على لسان فرعون – (وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ) طه٧١، وقول المبرد أن (فِي) هنا بمعنى (على) إذ يصبح التقدير لَأُصَلِّبَنَّكُمْ على جُذُوعِ النَّخْلِ، والذي دعا المبرد وغيره[٤٣] من علماء اللغة إلى القول بالإنابة في هذا السياق هو حقيقة المصلوب في الواقع، فهو يرفع على خشبة الصلب فيصير عليها[٤٤].

وقد ذهب الزمخشري إلى بقائها على حقيقة معناها، ورأى أن حرف الظرفية هنا " شبِّه تمكن المصلوب في الجذع بتمكن الشيء الموعى في وعائه، فكذلك قيل في جذوع النخل"(٤٥).

وما تفطن إليه الزمخشري فهم دقيق، فمجيء حرف الظرفية (في) في سياق الآية "يعبَّر عن شدة الأخذ وعدم الرحمة بالمصلوبين، فهم يُشدَّون إلى الجذع شداً بالغ القوة والقسوة، حتى ليكاد المصلوب يواريه الجذع ويشتمله، وذلك يتناغم مع صيغة التضعيف في الفعل (أُصلِّب) ويصوِّر حالة الغيظ التي تموج بها نفس فرعون"(٤٦).

وكذلك يرى أن (أن) تنوب عن (أي) للدلالة على التفسير، فيقول:" وَتَقَع (أَنْ) فِي مَوضِع (أَيْ) الْخَفِيفَة للعِبارة وَالتَّفْسِير كَقَوْلِه عزَّ وجلَّ {وَانْطَلَق الْمَلأ مِنْهُم أَن امشوا واصبروا على آلِهَتكُم} ص ٦، مَعْنَاهُ أَي: امشوا "(٤٧). وقد فرق ابن هشام بين التفسير بأن وأي، وذكر أن التفسير بأي أعم من التفسير بأن، وأن (أن) مختصة بتفسير ما فيه مضمون القول دون حروفه وبشروط معينة (٤٨)

وأما (أي) فتفسر كل مبهم من المفردات والجمل وتقع بعد القول وغيره. (٤٩)

لذلك فإن قوله تعالى (وَانْطَلَق الْمَلأ مِنْهُم أَن امشوا واصبروا على آلِهَتكُم) "ليس المراد بالانطلاق المشي بل انطلاق ألسنتهم بهذا الكلام، كما أنه ليس المراد بالمشي المشي المتعارف بل الاستمرار على الشيء "(٥٠) ولو جاءت (أي) هنا محل (أن) لكان الانطلاق والمشي على أصل معناه.

ويذهب إلى أن (في) تأتي بمعنى (على) في قوله تعالى {أَمْ لَهُمْ سُلَّمٌ يَسْتَمِعُونَ فِيهِ } الطور٣٨، يقول المبرد: "أَي : يَسْتَمِعُون عَلَيْهِ "(٥١).

ويرى الباحث أن ما ذهب إليه المبرد غير دقيق، فالبيان القرآني بيان معجز مقصود، يقصد إلى الحرف لغرض دلالي يقتضيه السياق، ولو أراد البيان استعمال الحرف (على) في هذا المقام لاستعمله ولكان: أم لهم سلم يستمعون عليه ؛ لكنه يمتاز بدقة الاختيار في فن القول، ويرتقي بيانه المعجز على البيان، وينبغي علينا أن نستبطن سر اختيار الحرف (في) هنا دون (على) في هذا المقام، وهو ما تنبه له ابن عاشور فقال:" وَعُلِمَ مِن اسْمِ السُّلَّمِ أَنَّهُ آلَةُ الصُّعُودِ، وَعُلِمَ مِنْ ذِكْرِ السَّمَاوَاتِ فِي الْآيَةِ قَبْلَهَا أَنَّ الْمُرَادَ سُلَّمٌ يَصْعَدُونَ بِهِ إِلَى السَّمَاءِ، فَلِذَلِكَ وُصِفَ بِـ(يَسْتَمِعُونَ فِيهِ) أَيْ: يَرْتَقُونَ بِهِ إِلَى السَّمَاءِ فَيَسْتَمِعُونَ وَهُمْ فِيهِ– أَيْ :فِي دَرَجَاتِهِ– الْكَلَامَ الَّذِي يَجْرِي فِي السَّمَاءِ. وفِيهِ ظَرْفٌ مُسْتَقِرٌّ حَالٌ مِنْ ضَمِيرِ يَسْتَمِعُونَ، أَيْ :وَهُمْ كَائِنُونَ فِيهِ لَا يُفَارِقُونَهُ، إِذْ لَا يُفْرَضُ أَنَّهُمْ يَنْزِلُونَ مِنْهُ إِلَى سَاحَاتِ السَّمَاءِ... و (فِي) لِلظَّرْفِيَّةِ وَهِيَ ظَرْفِيَّةٌ مَجَازِيَّةٌ اشْتُهِرَتْ حَتَّى سَاوَتِ الْحَقِيقَةَ ؛لِأَنَّ الرَّاقِيَ فِي السُّلَّمِ يَكُونُ كُلُّهُ عَلَيْهِ، فَالسُّلَّمِ لَهُ كَالظَّرْفِ لِلْمَظْرُوفِ، وَإِذْ كَانَ فِي الْحَقِيقَةِ اسْتِعْلَاءٌ ثُمَّ شَاعَ فِي الْكَلَامِ فَقَالُوا: صَعِدَ فِي السُّلَّمِ، وَلَمْ يَقُولُوا: صَعِدَ عَلَى السُّلَّمِ ؛وَلِذَلِكَ اعْتُبِرَتْ ظَرْفِيَّةً حَقِيقِيَّةً، أَيْ: حَقِيقَةً عُرْفِيَّةً "(٥٢).

وفي المواضع السابقة وجدنا المبرد يذهب إلى القول بتناوب حروف المعاني بعضها عن بعض، لكننا نجده في مواضع أخرى يذهب إلى عدم القول بالتناوب، ويفرق بين الأدوات المتشابهة في المعنى، من ذلك تفسيره لمعنى (أو) في قوله تعالى (وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ) الصافات١٤٧، يقول المبرد" فإن قوماً من النحويين يجعلون (أو) في هذا الموضع بمنزلة (بل)، وهذا فاسد من وجهين :– أحدهما أن (أو) لو وقعت في هذا الموضع موقع (بل) لجاز أن تقع في غير هذا الموضع، وكنت تقول: ضربت زيداً أو عمراً، وما ضربت زيداً أو عمراً، على غير الشك ولكن على معنى (بل)، فهذا مردود عند جميعهم. والوجه الآخر أن (بل) لا

تأتي في الواجب في كلام واحد إلا للإضراب بعد غلط أو نسيان، وهذا منفي عن الله عز وجل... فإن أتى بعد كلام قد سبق من غيره فالخطأ إنما لحق كلام الأول، كما قال الله – عز وجل – (وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا)... وقال (بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ) الانبياء٢٦. أي : بل هؤلاء الذين ذكرتم أنهم ولد عباد مكرمون..."[٥٣].

ويرى أن الواو في آية الصافات السابقة باقية على معناها الحقيقي ولم تنب عن حرف آخر، فيقول : "فكأنه قال – والله أعلم – : إلى مائة ألف أو زيادة، وهذا قول كل من نثق بعلمه"[٥٤].

فنلاحظ من كلام المبرد أنه يرى أن (أو) هنا باقية على أصل معناها، وأن معناها هنا هو الشك، وهو شك ليس في حق الله تعالى، فلا يجوز في حقه ذلك سبحانه، بل هو في حق المخلوقين، فالناظر إليهم يراهم مئة ألف أو يزيدون[٥٥].

ونجد أبا العباس المبرد يذهب أحيانا إلى التفريق بين حروف المعاني التي قد يعسر التفريق بينها، من ذلك تفريقه في المعنى بين (إمّا) و(أو)، إذ يقول :" و(إمَّا) في الخبر بمنزلة (أو)، وبينهما فصل، وذلك أنك إذا قلت : جاءني زيد أو عمرو، وقع الخبر في (زيد) يقيناً حتى ذكرت (أو) فصار فيه وفي عمرو شك، و(إمَّا) تبتدئ بها شاكاً، وذلك قولك جاءني إمَّا زيد و إمَّا عمرو، أي: أحدهما، وكذا وقوعها للتخيير؛ تقول: اضرب إمَّا عبدالله وإمَّا خالداً، فالآمر لم يشك ولكنه خيَّر المأمور، كما كان ذلك في (أو)، ونظيره قول الله – عز وجل – (إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا) الإنسان٣، وكقوله (فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً) محمد٤"[٥٦].

"وقد أبدع المبرد هنا في بيان الفرق الدقيق بين (أو) و(إمَّا) ؛ إذ تستعمل كلاهما في معنى الشك والتخيير والتفصيل، إلا أنَّ بينهما فرقاً دقيقاً بيَّنه المبرد في كلامه"[٥٧].

و كما فرَّق هنا بين (أو) و(إمَّا) في الاستعمال، كذلك فرَّق بين أداتي الشرط (إذا) و(إنْ) في القرآن، يقول المبرد " فإذا قلت : (إذا أتيتني) وجب أن يكون الإتيان معلوماً ؛ ألا ترى إلى قول الله – عز وجل – (إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ) الانفطار١، و(إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ) التكوير١، و(إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ) الانشقاق١، أنَّ هذا واقع لا محالة، ولا يجوز أن يكون في موضع هذا (إِنْ)؛ لأن الله – عز وجل – يعلم، و(إِنْ) إنما مخرجها الظن والتوقع فيما يخبر به المخبر، وليس هذا مثل قوله: (إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ) الانفال ٣٨؛ لأن هذا راجع إليهم"[٥٨].

فقد فرق المبرد هنا بين (إذا) و(إن)، فيرى أن (إذا) تكون لما هو معلوم الوقوع، و(إنْ) لما هو مشكوك فيه، أو مستبعد، وقد وظف المبرد هذا التفريق اللغوي الدلالي في تفسير النص القرآني، فتفطن إلى أن ورود (إذا) في علم الله واجبة لتحققه، وذلك في وصف أهوال القيامة (إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ) و (إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ) و (إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ)، في حين أن البيان القرآني استعمل (إنْ) للدلالة على الشك والاستبعاد في مواضع أخر، منها (إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ)الانفال٣٨ ؛ فبين المبرد المعنى في ذلك " لأن هذا راجع إليهم"، " واستبعاد انتهاء الكفرة عن كفرهم إنما هو صادر عنهم، فهم يستبعدون الانتهاء"[٥٩].

وهذا إبداع من أبي العباس المبرد في التفريق بينها، وعدم القول بتناوبها أو ترادفها في هذا المقام.

ويتضح مما سبق أن المبرد يقول بتناوب الحروف في القرآن الكريم في مواضع، ويرفضه في مواضع أخر، فلا هو ممن يقبله مطلقاً أو يرده مطلقاً، وإنما منهجه في ذلك وسط بين القولين.

الخاتمة وأهم النتائج

مما سبق ذكره في البحث يمكننا الوصول إلى النتائج الآتية:-

١- لحروف المعاني أهمية بالغة في تفسير النص القرآني والوقوف على معانيه.

٢- اهتم المبرد بحروف المعاني اهتماما واضحا من خلال الوقوف على معانيها في الشاهد القرآني.

٣- تناول المبرد قضية الحرف الزائد في القرآن الكريم بحذر في بعض المواضع فنفاها، ولجأ إلى القول بها في مواضع أخر، منطلقاً من التركيب النحوي الصرف في القول بها.

٤- كانت للمبرد أحيانا تحليلات دقيقة في الوقوف على الفروق بين حروف المعاني وعدم القول بتناوبها أو ترادفها في الشاهد القرآني، كما هو الحال في تناوله الفرق بين (إنْ) و (إذا) الشرطيتين و(إمَّا) و (أو) والتفريق بينها في المعنى، وفي بعض المواضع الأخر قال بالإنابة والترادف.

٥- اتضح من خلال البحث أن أبا العباس المبرد لم يكن له منهج واضح في قضيتي الزيادة والإنابة في حروف المعاني من خلال تناوله لها في الشاهد القرآني، فأحيانا يذهب إلى القول بالزيادة والإنابة، وأحيانا أخرى يذهب خلاف ذلك، كما أوضحناه بالتحليل في ثنايا البحث.

٦- توصل البحث إلى أن الشواهد القرآنية التي ذهب فيها المبرد إلى القول بزيادة حروف المعاني أو إنابتها يمكن توجيهها توجيها سياقيا بيانيا يبقيها على أصل وضعها ومعناها، ورفض القول فيها بالزيادة والتناوب، وأن ذلك يوقفنا على دقة الإعجاز والإحكام للحرف المناسب للسياق الوارد فيه؛ وبذلك يرتقي البيان الإلهي على البيان البشري في الدقة والإحكام؛ ولفت الأنظار إلى سر هذا الاختيار.

الهوامـــش

١- تنظر ترجمته في :- أخبار النحويين البصريين، للسيرافي٩٦، وإنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي ٢٤١/٣، وبغية الوعاة، للسيوطي ٢٦٩/١.

٢- ينظر : بغية الوعاة ٢٦٩/١، وأخبار النحويين ٩٦.

٣- أخبار النحويين البصريين ٩٧.

٤- بغية الوعاة ٢٧٠/١.

٥- ينظر: إنباه الرُّواة ٢٤٧/٣.

٦- ينظر: بغية الوعاة ٢٧٠/١.

٧- ينظر: المقتضب٤٨/١، ٥٤/٢، ٨٠/٢، ١٣/٣، ١٣٧/٤، ٤١٨/٤.

٨- ينظر: المقتضب ٤٩/١، ٥٠/١، ٥٣/١، ٥٦/٢، ٣١٩/٢، ٣٠٤/٣، ٣٠٧/٣.

٩- ينظر في ذلك : زيادة الحروف بين التأييد والمنع، د.هيفا فدا، والطائف المنان في دعوى الزيادة في القرآن د. فضل حسن عباس.

١٠- البرهان في علوم القرآن. الزركشي ٧٠/٣.

١١- نفسه ٧٢/٣.

١٢- المقتضب ١٨٦/١.

١٣- ينظر: مشكل إعراب القرآن ١٧٨/١.

١٤- المقتضب ٥٤/٢.

١٥- ينظر: شرح المفصل ٥/٩ وشرح الرضي على الكافية ٢٨١/٢ والكشاف ٦٩/٣.

١٦- ينظر: التحرير والتنوير ٢٣٦/١٥.

١٧- ينظر: الأشباه والنظائر ٩٧/١.

١٨- ينظر: معاني النحو ٨٢/٤

١٩- المقتضب ١٨٥/١ – ١٨٦.

٢٠- ينظر: الكتاب لسيبويه ٢٢٢/٤.

٢١- ينظر: تفسير الطبري ٢١٤/٢٣، الكشاف ٤٨٣/٤، والدر المصون ٢٥٨/١٠.

٢٢- ينظر: تفسير الرازي ٢٤٨/٢٩، والتنوير لابن عاشور ٤٣٠/٢٧، والتفسير القرآني للقرآن ٨٠٢.

٢٣- التحرير والتنوير لابن عاشور ٤٣٢/٢٧، وينظر : التفسير القرآني للقرآن، عبدالكريم الخطيب ٨٠٣.

٢٤- المقتضب ١٣٧/٤

٢٥- الدر المصون ٥٣/٢.

٢٦- المقتضب ٣٧٠/٤.

٢٧- السابق ٤٥/١.

٢٨- تفسير المنار ٤٣٧/٨.

٢٩- مفاتيح الغيب ٢٩٤/١٤.

٣٠- المقتضب ٧٧/٢ – ٧٨.

٣١- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري ٤٥٦/٢.

٣٢- المقتضب ٧٧/٢.

٣٣- ينظر : المصدر نفسه.

٣٤- ينظر في ذلك : القرآن الكريم وتفاعل المعاني، د. محمد داود، وتناوب حروف الجر في القرآن الكريم د. محمد عواد. ومن اسرار حروف الجر في الذكر الحكيم د. محمد الأمين الخضري.

٣٥- ينظر: المقتضب ٣١٨/٢.

٣٦- نفسه.

٣٧- الإعجاز البياني في العدول النحوي السياقي في القرآن الكريم، د.عبدالله الهتاري ١٣٢.

٣٨- الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ٤٧٨/٢.

٣٩- ينظر: تأويل مشكل القرآن ٥٧٤، ومجاز القرآن ٣٢٤/١.

٤٠- تفسير الرازي ١٩/١٩.

٤١- الكشاف ٣٥٢/٢.

٤٢- من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم د. محمد الأمين الخضري ٣٥٤.

٤٣- ينظر: معاني القرآن للفراء ٢٨٦/٢، وحروف المعاني للزجاجي ٢.

٤٤- ينظر: معاني القرآن للفراء ٢٨٦/٢.

٤٥- الكشاف ٥٤٦/٢.

٤٦- من أسرار حروف الجر ١٢٧ – ١٢٨ – (بتصرف)

٤٧- المقتضب ٤٩/١.

٤٨- ينظر: المغني ٤٠٢/٢.

٤٩- ينظر: شرح الرضي على الكافية ٣٨٥/٢.

٥٠- الجملة العربية تأليفها وأقسامها د. فاضل السامرائي ١٩٠.

٥١- المقتضب ٣١٩/٢.

٥٢- التحرير والتنوير ٧٣/٢٧.

٥٣- المقتضب ٣٠٤/٣.

٥٤- السابق ٣٠٥/٣.

٥٥- ينظر: البحر المحيط ٣٦٠/٧، ومعاني القرآن للزجاج ٣١٤/٤.

٥٦- المقتضب ١٤٩/١.

٥٧- منهج المبرد في تفسير القرآن الكريم، د. ياسر النعيمي ٢٥٧.(بتصرف)

٥٨- المقتضب ٢/ ٥٤ – ٥٥.

٥٩- منهج المبرد في تفسير القرآن الكريم ٢٧٦.

المصادر والمراجع

- أخبار النحويين البصريين، لأبي سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان السيرافي (٣٦٨هـ)، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٣٦م.
- الإعجاز البيان في العدول النحوي السياقي في القرآن الكريم، د. عبدالله علي الهتاري، دار الكتاب الثقافي، الأردن، ٢٠٠٨م.
- الإعجاز البياني للقرآن ومسائل ابن الأزرق، د.عائشة عبدالرحمن بنت الشاطئ (١٤١٩هـ)، دار المعارف، ط٣، د.ت.
- إنباه الرُّواة على أنباه النحاة، جمال الدين علي بن يوسف القفطي (٦٤٦هـ)، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٩٨٦م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الانباري (٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، ط١، ٢٠٠٣م.
- البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الاندلسي (٧٤٥هـ)، ت: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ.
- البرهان في علوم القرآن , الزركش، (٧٩٤هـ)، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبدالرحمن السيوطي (٩١١هـ)، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط٢، ١٩٧٩م.
- تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة (٢٧٦هـ)، ت: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان.
- التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور (١٣٩٣هـ)، الدار التونسية، تونس، ١٩٨٤م.

- تفسير الرازي (مفاتيح الغيب)، للرازي (٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث، بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ.
- تفسير الطبري، جامع البيان، لابن جرير الطبري (٣١٠هـ)، ت: د.عبدالمحسن التركي، دار هجر، ط١، ٢٠٠١م.
- التفسير القرآني للقرآن، عبدالكريم الخطيب (١٣٩٠هـ)، دار الفكر العربي، القاهرة.
- التفسير اللغوي للقرآن الكريم، د. مساعد بن سليمان الطيار، دار ابن الجوزي، الرياض.
- حاشية الصبان علي شرح الأشموني لألفية ابن مالك، محمد بن علي الصبان (١٢٠٦هـ). دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٧م.
- حروف المعاني والصفات، أبو القاسم الزجاجي (٣٣٧هـ)، ت: د.علي الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٤م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لابن السمين الحلبي (٧٥٦هـ)، ت: د.أحمد الخراط، دار القلم، دمشق.
- دقائق الفروق اللغوية في البيان القرآني، د. محمد ياس الدوري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٦م.
- زيادة الحروف بين التأييد والمنع، د. هيفا فدا، مكتبة القاهرة.ط١. مصر ٢٠٠٠م.
- شرح الأشموني على ألفية بن مالك، للأشموني (ت ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
- شرح الكافية الشافية، الرَّضي، ت:عبدالمنعم هريدي، جامعة أم القرى، مكة.
- فقه اللغة العربية، د.كاصد ياسر الزيدي، دار الفرقان، عمان، الأردن، ط١، ٢٠٠٥م.
- الكتاب، لسيبويه (١٨٠هـ)، ت: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، ط٣، ١٩٨٨م.

- الكشاف. للزمخشري (٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي. بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ.
- لطائف المنان في دعوى الزيادة في القرآن، د. فضل حسن عباس، بيروت، دار النور، ١٩٨٩م.
- مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى (٢٠٩هـ)، ت: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٨١هـ.
- المحرر الوجيز، لابن عطية (ت ٥٤٢هـ)، ت:عبدالسلام عبدالشافي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.
- مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسي (٤٢٧هـ)، ت: د.حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ.
- معاني القرآن، أبو زكريا الفراء (٢٠٧هـ)، ت: أحمد نجاتي ومحمد علي النجار، دار المصرية للتأليف، مصر.
- معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق الزجاج (٣١١هـ)، ت: عبدالجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٨٨م.
- معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر، عمان، الأردن، ط١، ٢٠٠٠م.
- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام (٧٦١هـ) ت: د.مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.
- المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (٢٨٥هـ)، ت: محمد عبدالخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة ط٣، ١٩٩٤م.
- من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم، د. محمد الأمين الخضري، مكتبة وهبه، القاهرة، مصر، ط١، ١٩٨٩م.
- منهج المبرد في تفسير القرآن. د.ياسر النعيمي، الجامعة العراقية، كليه أصول الدين.
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، ط١، مطبعة السعادة، مصر.